

الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي ومدى تطابقه
مع الاطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية للمنشآت
الليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم

اعداد

أ. رمضان مسعود عبدالله خليفة

مقدمة:-

يعد الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية أداة تنظيم وتوحيد الممارسات المحاسبية في الدول ، ففي ليبيا يوجد نوعان من الممارسات المحاسبية يطبقان بين الوحدات الاقتصادية ، وحدات تطبيق القانون التجاري في ممارستها المحاسبية، ووحدات اخرى تطبق اللائحة المالية الخاصة بالشركات، ("شركاء لا أجراء")¹، ونتيجة لذلك ظهر اختلاف وتضارب في المعلومات المحاسبية التي تصدرها القوائم المالية بين الوحدات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالرغم من التماثل والتشابه في النشاط الاقتصادي الا ان هذا الاختلاف أوجد صعوبة في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية ، وعليه فلا بد من توحيد الممارسات المحاسبية للوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا حتى لا يكون هناك تباين واختلاف في البيانات المحاسبية للمنشآت المتشابهة في النشاط الاقتصادي علي مستوى الدولة، وهذا لا يكون إلا بوضع اطار مفاهيمي يشتمل على إجراءات وقواعد ومبادئ تتوحد على اساسها الممارسات المحاسبية الليبية وفق المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ونتيجة لذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، يتناول الأول المنهجية والإطار المفاهيمي ، ويستعرض الثاني الإطار المفاهيمي للقوائم المالية، ويتناول الثالث التحليل الاحصائي للفروض متبوعاً بالنتائج والتوصيات.

ثانياً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في كونه من البحوث المهمة التي تتناول موضوع الإطار المفاهيمي الخاص بالمعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى تلاءمه مع الممارسات المحاسبية للمنشآت الليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

ثالثاً: هدف البحث :-

يهدف البحث إلى وضع إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم وفق الاطار المفاهيمي للمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، بما يتلاءم مع طبيعة بيئة عمل المنشآت الليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

رابعاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تعدد الممارسات المحاسبية للمنشآت الليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم فبعض المنشآت تطبق في نظامها المحاسبي القانون رقم (23) لسنة 2010، والبعض الآخر يطبق اللائحة المالية المنبثقة من مقولة شركاء لا أجراء مما أوجدا صعوبة في إجراء المقارنة بين اداء المنشآت داخل الدولة بسبب تعدد واختلاف الممارسات المحاسبية ، وهذا يتطلب العمل على إيجاد اطار مفاهيمي يتضمن مجموعة من الاجراءات

¹ يعني بالشركاء لأجراء ان تقسم الارباح بين ثلاث عناصر هما(الألة، والمجتمع، والعامل) ، كما ورد في الكتاب الاخضر للفصل الثاني الجانب الاقتصادي نظرية معمر القذافي.

والقواعد التي تساعد على تنظيم الممارسات المحاسبية ، وعليه فإن مشكلة البحث تتمحور في التساؤل الآتي:-

-هل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض التقارير المالية للمنشآت اليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم المعمول به يتفق مع متطلبات الإطار المفاهيمي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

ومن خلال المشكلة يمكن صياغة الفرض الآتي:- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة

احصائية بين متطلبات الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي لإعداد وعرض القوائم

المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومتطلبات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض

القوائم المالية في المنشآت اليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

خامساً: منهجية البحث:

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات باستمارات الاستبانة، التي وزعت على عينة من مجتمع البحث، وأعتمد الباحث على الاطلاع على المصادر والمراجع الخاصة بالاطار المفاهيمي الخاص بالمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد أستخدم الباحث لتحليل البيانات واختبار الفرضيات برنامج التحليل الإحصائي (stata).

سادساً:- مجتمع البحث:-

قام الباحث بتحديد عينة مجتمع البحث باستخدام (العينة القصدية)^٢، من الأساتذة الأكاديميين والمتخصصين في مجال المحاسبة بالجامعات والمعاهد العليا، ومعدّي القوائم المالية للمنشآت اليبية الصغيرة والمتوسط الحجم(المحاسبين والمراجعين بمكاتب المحاسبة والمراجعة) حيث يظهر من خلال بيانات الجدول رقم(١)، الموضح ادناه ان عدد استمارات الاستبانة الموزعة على أقسام المحاسبة بالجامعات والمعاهد كانت كالتالي

^٢ قام الباحث باستخدام العينة القصدية في اختياره لعينة البحث بسبب الوضع الامني التي تمر به ليبيا فاختار الجامعات والمعاهد العليا ومكاتب المحاسبة والمراجعة التي تقع في المناطق الامنة لذا الباحث.

جدول (١)

اعداد استثمارات الاستبانة الموزعة على اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا الليبية

% من اجمالي الاستثمارات المستلمة	عدد الاستثمارات		الجامعات والمعاهد العليا
	المستلمة	الموزعة	
	التكرار	التكرار	
100.00	8	8	جامعة طبرق
100.00	7	7	الجامعة الإسلامية ادريس السنوسي
64.00	9	14	جامعة المرج
67.00	10	15	جامعة بنغازي
75.00	15	20	جامعة طرابلس
100.00	5	5	جامعة الزاوية
100.00	10	10	جامعة الجبل الغربي
100.00	6	6	جامعة سبها
80.00	4	5	معهد المهن الشاملة طبرق
50.00	5	10	معهد المهن الشاملة البيضاء
84.00	79	100	المجموع

وان عدد الاستثمارات التي تم توزيعها على مكاتب المحاسبة والمراجعة من خلال بيانات الجدول رقم (٢) كانت كالتالي

جدول (٢) نماذج استثمارات الاستبانة الموزعة على العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية

% من اجمالي الاستثمارات المستلمة	عدد الاستثمارات	
	المستلمة	الموزعة
74.00	74	100
74.00	74	100

حيث تعتبر هذه الاجابات من العينة المبحوثة صالحة لتكون مادة علمية للبحث أساليب جمع البيانات:-

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات لاختبار فروض الدراسة، عن طريق المقابلات الشخصية، واستمارة الاستبانة، وذلك وفق الآتي:-
أ- المقابلات الشخصية: قام الباحث بإجراء مقابلات مع عينة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصون في مجال المحاسبة، ويعملون في الجامعات، والمعاهد العليا، وايضاً إجراء مقابلات مع عينة من العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية الواقعة في المناطق الشرقية والغربية لإعطاء ملاحظاتهم وأراءهم حول الاسئلة الواردة في الاستمارة وشرح الفقرات

الغامضة غير الواضحة ، وتحديد موعد التوزيع واستلام استثمارات الاستبانة.

ب- استمارة الاستبانة:- قسمت استمارة الاستبانة ،وفق أهداف وفروض الدراسة ، الى قسمين اثنين ملحق(1) ، حيث اختص الاول بالبيانات العامة (التخصص، والمؤهل العلمي، والمهنة ، ومدة الخبرة ، ومكان العمل ، ومدى الاطلاع على المعايير المحاسبية الدولية)، في حين اختص الثاني بالأسئلة الخاصة بالأقسام المكونة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومدى ملاءمة استخدام الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كإطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية للمنشآت اليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

4- حدود البحث:-

أ- اقتصرت حدود البحث على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم اليبية التي تهدف إلى تحقيق الربح ، و استبعدت المنشآت الكبيرة والمتناهية الصغر والمنشآت التي لا تهدف إلى تحقيق الربح كالجمعيات الاستهلاكية التعاونية.

- أساليب تحليل البيانات :-

أ- أعتمد الباحث في إعداد استمارة الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس مدى استجابة افراد العينة ، والمقياس مكون من خمسة نقاط، كما في الجدول(9) جدول (٩) مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابات
1	2	3	4	5	الدرجات

ب- اختبار كل متغير وفقاً للفروض الإحصائية الآتية :-

$$H1:u>3$$

$$H0:u=3$$

حيث يشير الفرض الصفري H_0 الى أن قيمة الوسيط للإجابات يساوي أو أقل من 3 أي أن هناك رفض للمتغير وذلك وفقاً للنقاط المحددة أعلاه ، بينما الفرض البديل يشير الى أن قيمة الوسيط أكبر من 3 أي أن هناك قبول للمتغير.

ج- جُمعت قوائم الاستبانة ، ورُجعت ثم صنفت ورمزت بأرقام تسلسلية ، وادخلت في الحاسب الآلي على برنامج الإكسيل، ثم حولت لبرنامج (stata11 ، المماثل لبرنامج (SPSS) ، للمعالجة والتحليل ، واختبار المتغيرات ، والفروض إحصائياً باستخدام مقاييس النزعة المركزية ، (المتوسط الحسابي ، والوسيط ، والانحراف المعياري)، واختبار T-TEST ، لاختبار معنوية (جوهرية) الفروق بين متوسط أراء عينة مجتمع البحث (الاكاديميين والمهنيين)، فإذا كانت $p > 0.1000$ فإن ذلك يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين فئات عينة البحث ، وإذا كانت $p < 0.1000$ فهذا يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية، وبما ان $t = 0.1000$ فإن المعادلة الاحصائية للاختبار $t\text{-test} = p > t$ ، يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين عينة مجتمع البحث ، وفي حالة $p < t$ ، فإن ذلك يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين عينة مجتمع البحث.

خطة البحث: تنقسم خطة البحث الى ثلاث مباحث هما:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لأهداف القوائم المالية وخصائص المعلومات المحاسبية

يبيّن الإطار المفاهيمي أهداف التقارير المالية المعدة للاستخدام للأغراض العامة ومن أهمها توفير معلومات مالية تساعد مستخدمي التقارير المالية للوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب، و توفر معلومات للمستثمرين تعيينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، و توفر معلومات للموظفين، والمقرضين، والموردين، والدائنين، والعملاء، والحكومة، ومؤسساتها، والجمهور، كما تظهر القوائم المالية نتائج مسئولية الإدارة عن الموارد التي اودعت لديها، والتقارير المالية ذات الغرض العام توفر معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات عليها، والتخيرات التي تمة على الموارد، وتأثير العمليات والاحداث الاخرى التي تؤدي لتغير الموارد، والاقتصادية والمطالبات عليها، وهذه المعلومات تؤدي لاتخاذ قرارات حول تزويد المنشأة بالموارد الاقتصادية، وتشمل عناصر القوائم المالية الاصول، والالتزامات، وحقوق الملكية، والمصاريف، والدخل، وان الاعتراف بأي بند من بنود القوائم المالية، يجب أن يتوفر فيه شرطين أساسيين هما: احتمالية تحقيق منفعة اقتصادية، وان يكون للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية، ويستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء، وكأساس لمقاييس اخرى مثل: العائد على الاستثمار أو حصة السهم من الارباح، وان العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات، ويتضمن الإطار المفاهيمي أساليب وطرق متعددة للقياس والمستخدمه في إعداد وعرض القوائم المالية ومنها: التكلفة التاريخية، والتكلفة الجارية، والقيمة الحالية، والقيمة القابلة للاسترداد، والقيمة العادلة، وصافي القيمة القابلة للتحقق، كما ان موثوقية القياس والاعتراف بالعناصر التي تتكون منها القوائم المالية، فيتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون محتملاً أن تتدفق منافع الاقتصادية الى المنشأة وان يكون للأصل تكلفة قابلة للقياس بشكل موثوق به، ويتم الإعراف بالالتزامات عندما يكون من المتوقع حدوث تدفق خارجي من الموارد المتضمنة منافع اقتصادية، سوف ينتج عن تسديد تعهد حالي، وان مبلغ التسديد يمكن قياسه بدرجة من

الثقة في الواقع العملي، ويتم الاعتراف بالمصروف في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود الى نقص في اصل أو زيادة في التزام، ويمكن قياسه بدرجة من الثقة، ويتم الاعتراف بالدخل-تحقق الايراد عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود الى زيادة في اصل او نقص في التزام، ويمكن قياسها بموثوقية، كما أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت يطبق على البيانات المالية للأغراض العامة، وإعداد التقارير الأخرى للمنشآت الهادفة للربحية، وغير خاضعة للمساءلة العامة، ومن اهم خصائص المعلومات هي: الخصائص النوعية الأساسية والمتمثلة في الملائمة، والاهمية النسبية، والموثوقية، وكذلك الخصائص الداعمة للخصائص النوعية، ومن أهمها: القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم، الا انه توجد قيود على الملاءمة والموثوقية أهمها: الموازنة بين التكلفة والمنفعة، والتمثيل العادل، وتعتبر الخصائص النوعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم متوافقة مع المعايير الكاملة من حيث التركيز على خاصيتي الملاءمة والموثوقية، أما الخصائص النوعية الأخرى فهي أقل أهمية، وتعتبر خصائص معززة مثل: خاصية القابلية للمقارنة، وقابلية التحقق والتقديم في الوقت المناسب، وقابلية الفهم، كما ان الاطار المفاهيمي يهتم بتعرف على الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية، وهي فرض الاستمرارية، والتماثل والثبات في العرض، والاستحقاق، والتعرف على مفاهيم الحفاظ على رأس المال وتحديد الربح، حيث يوجد مفهومين هما: المفهوم المالي لرأس المال وهي تلك الاموال المستثمرة، او القدرة الشرائية المستثمرة، ورأس المال يمثل قيمة الاصول الصافية، المفهوم المادي لرأس المال(الطاقة التشغيلية) ويعتبر بمثابة الطاقة الانتاجية للمنشأة المتمثلة بوحدات الانتاج اليومية، او ساعات تشغيل الآلات.

المبحث الثاني:- اختبار فرض البحث والنتائج والتوصيات:-

أولاً:- التحليل الإحصائي لفرض البحث: ويتمثل في اختبار الفرضية الآتية:-

- الفرض الاحصائي للبحث :- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية ،بين متطلبات الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومتطلبات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية في المنشآت اليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولغرض اختبار صحة الفرضية من عدمها تم اختبارها وفق الجدول الإحصائي الآتي

جدول (12) التحليل الإحصائي للاختبار الفرضية الثالثة

مدى تطبيق القسم	اختبار t-test			المهنيين				الأكاديميين				
	مستوى المعنوية	Prob > t	قيمة t	المجتمع	الوسيط الإحصائي	الوسيط الحسابي	المجتمع	الوسيط الإحصائي	الوسيط الحسابي	النسبة		
يطبق	غير معنوي	1.0000	- 4.5437	74	0.526	5	4.676	79	0.553	4	4.278	AVQ1 قسم المنشآت الصغيرة والمتوسطة
يطبق	غير معنوي	0.7904	- 0.8100	74	0.494	4	4.405	79	0.477	4	4.342	AVQ2 قسم المفاهيم والمبادئ السائدة (الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية)

ويتضح من خلال الجدول الاحصائي الحقائق الآتية :-

- ارتفاع في متوسط آراء عينة مجتمع الدراسة عن القيمة المحايدة (3) والمتمثلة في الأكاديميين والمهنيين لقسم رقم (AVQ1) المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقسم رقم (AVQ2) المفاهيم والمبادئ السائدة والمتمثلة للإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) ، حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة الاكاديميين للقسمين على التوالي (4.278)،(4.342) ، وقيمة الوسيط للقسمين على التوالي (4) ، (4) ، ويشير

الى قبول الاكاديميين بتطبيق الاطار المفاهيمي على الممارسات المحاسبية للمنشآت الليبية ، وقيمة الانحراف المعياري للقسمين على التوالي (0.553) ، (0.477) ، وهذا الانخفاض في الانحراف المعياري يدل على انخفاض التباين بين اجابات الاكاديميين ، بينما اجابات المهنيين وفقاً للتحليل الإحصائي للقسمين والمتمثلة في المتوسط الحسابي ، والوسيط ، والانحراف المعياري فكانت على التوالي: المتوسط الحسابي (4.676)، (4.405) والوسيط (5)، (4) وهذا يشير الى قبول المهنيين بتطبيق الاطار المفاهيمي في إعداد وعرض القوائم المالية في المنشآت الليبية، وانخفاض قيمة الانحراف المعياري (0.526)، (0.494) ، يشير الى عدم وجود تباين بين آراء المهنيين. ولإختبار معنوية الفروق بين متوسطات آراء عينة المجتمع (الأكاديميين والمهنيين) تم استخدام اختبار t-test لاختبار وجود أو عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين آراء العينة (الأكاديميين والمهنيين)، ولقد اتضح من الاختبار عدم وجود فروق معنوية (جوهرية) ذات دلالة احصائية بين آراء الاكاديميين وآراء المهنيين ،حيث ان قيمة القسمين كانت على التوالي (T=-4.543) ،

(t=-0.8100) وهي اقل من قيمة (P=1.0000)، (p=0.7904) ، $P>T$ ، وعليه فإن الاختبار الاحصائي للفرضية ، يشير الى قبول صحة الفرضية التي تنص بأنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين متطلبات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية ، للمعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومتطلبات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية في المنشآت الليبية. ثانياً:- النتائج والتوصيات:-

أ- النتائج

- 1- تظهر نتائج الجانب النظري بأن الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، ينقسم الى مجموعتين : الاولى تتمثل : في الخصائص النوعية الاساسية ، وهي: (الملاءمة ، والموثوقية) ،والثانية تتمثل في الخصائص المعززة ، أو الداعمة للخصائص النوعية

، وتشمل (القابلية للمقارنة ، والقابلية للتحقق ، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم).

٢- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بصحة الفرضية التي تنص: بأنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين متطلبات الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي لإعداد وعرض القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومتطلبات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية في المنشآت الليبية الصغيرة والمتوسطة

ب- التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يوصي ويقترح الآتي

-:

١- إصدار نظم وقوانين تساعد على توحيد الممارسات المحاسبية للمنشآت الليبية الصغيرة، والمتوسطة الحجم ، المعمول بها في ليبيا وهي القانون رقم (23) لسنة 2010 ، واللائحة المالية المطبقة على المنشآت التي تطبق مقولة شركاء لأجراء ،.

٢- ينبغي على نقابة المحاسبين ، ورؤساء الجامعات والمعاهد العليا، إقامة دورات تدريبية ومؤتمرات علمية عن المعايير المحاسبية ، من خلال الاعلام ، المرئي ، والمسموع ، والمقروء ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي(الانترنت)، للمحاسبين والمراجعين وطلاب الجامعات والمعاهد

العليا تخصص محاسبة ، حتي تتكون ثقافة للمعايير المحاسبية داخل الدولة الليبية.

٣- يأمل من الجهات المختصة ان تأخذ نتائج هذا البحث ، كمرجع تستند عليه عند وضع اطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الليبية، كأساس لإصدار معيار للمحاسبة الليبية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المصادر والمراجع:

أولاً:- الكتب

- ١- أبو نصار ، محمد، حميدات. جمعة، ٢٠١٤، (معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية)، نشر مكتبة وائل، عمان، ط الثالثة، ص٦، (بتصرف).
- ٢- جمعة ،أحمد حلمي، معايير التقارير المالية الدولية – معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٥، دار صفاء للطباعة والنشر ،عمان، ط الاولى.
- ٣- حجازي، وجدي حامد، ٢٠١١، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، الناشر دار التعليم الجامعي للطباعة، الإسكندرية، بلا .
- ٤- حماد، طارق عبد العال، لسنة ٢٠٠٨ ، موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،الجزء الأول عرض القوائم المالية.
- ٥- حماد، طارق عبد العال، لسنة ٢٠٠٨، دليل استخدام معايير المحاسبة المالية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ط ٢ ، الجزء الأول.
- ٦- خلايله، محمود عبد الحليم، ١٩٩٥، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية ، الناشر مؤسسة الورق ، عمان، الأردن، ط الأولى.
- ٧- عبد العاطي ،سيد أحمد، ٢٠١٤-٢٠١٥، معايير المحاسبة المالية ، مكتبة فيروز المعادي، جامعة القاهرة، بلا.
- ٨- عبد الوهاب نصر على، شحاتة ، السيد شحاتة، ٢٠١٥ ، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي من منظور معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ،بلا.
- ٩- غراب ،إبراهيم سالم محمد، البيومي،محمود محمد عبد السلام،بت ، المبادئ الرئيسية بأهم معايير المحاسبة الدولية مع عرض أسس الإفصاح عن البيانات في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها،بلا.
- ١٠- القاضي، حسين يوسف، الريشاني ،سمير معذى موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية، للسنة ٢٠١٢، الجزء الأول، عرض البيانات المالية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط الأولى.
- ١١- معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ وفقاً لأحدث تعديلاتها، ٢٠١٥، دار العربي، القاهرة، بلا.
- ١٢- المليجي ، فؤاد السيد، وآخرون، ٢٠١٥ ، (معايير المحاسبة المالية- الأساس النظري والتطبيق المحاسبي)، دار المعارف الجامعي الإسكندرية، بلا .

ثانياً:- المواقع الاجتماعية (الانترنت)

- ¹) http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/efsa2_merge_account/account_no1-1.htm.
- ²) <http://www.ifrs.org/IFRS-for-SMEs/Pages/ArabicModules.aspx> (بتصرف)
- ³) www.kantakji.com/media/165593/file1962.pdf
- ⁴) http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/efsa2_merge_account/account_no1-1.htm
- ⁵) <http://www.ifrs.org/IFRS-for-SMEs/Pages/ArabicModules.aspx> (بتصرف)
- ^٦) <http://www.ifrs.org/Documents/MicrosoftWordModule1.pdf>